الأمم المتحدة

E/CN.6/2014/NGO/9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام للقرن الواحد والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات المتخذة في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ المزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدَّم من منتدى آسيا والمحيط والهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه طبقاً للفقرتين ٣٦ و٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

271213 261213 13-59686X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

التحديات والإنجازات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية للنساء والفتيات

باعتباره شبكة تضم ١٨٠ من المنظمات والحركات المعنية بحقوق المرأة عبر ٢٥ بلداً في منطقة آسيا – المحيط الهادئ، الملتزمة إزاء ما للمرأة من حقوق الإنسان وإزاء نموذج عادلٍ ومنصف للتنمية، يقدِّم هذا البيان منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنميةً لاسترعاء اهتمام لجنة وضع المرأة للحاجة إلى تغيير نماذج التنمية. ويركِّز بياننا على شواغل النساء اللائي مازلن معرضات للتهميش من جراء العمليات الإنمائية النيولبرالية المدفوعة بقوى السوق، باعتبار أن تجاربهن تصوّر معالم الطريق الطويل نحو التحقيق الكامل للهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية وهو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وتشكّل النساء ٧٠ في المائة من البشر الذين يعيشون في ربقة الفقر في إقليم آسيا – المحيط الهادئ. وبغير نموذج للتنمية يتصدى لحالات اللامساواة المتفاقمة من حيث الثروة والسلطة والموارد والفرص المتاحة، سواء بين البلدان أو ضمن نطاقها، فإن المرأة الريفية والمرأة المنتمية للشعوب الأصلية والمرأة من فقراء الحضر والمرأة المهاجرة في منطقة آسيا – المحيط الهادئ سوف تظل تنوء بعبء النمو الاقتصادي غير المستدام والأزمات البيئية برغم حقيقة أنها أقل الأطراف مسؤولية عن هذا كله. ومن ثم فالأمر يقتضي إطاراً جديداً للعدالة الإنمائية بما يكفل إقرار حقوق الإنسان للمرأة وتحقيق مستقبل مستدام للجميع.

التحديات التي تواجهها المرأة في منطقة آسيا – المحيط الهادئ

الأرض

- برغم أن النساء يشكلن الأغلبية الساحقة من مزارعي الكفاف والمنتجين الزراعيين في المنطقة فإن ما تحوزه المرأة لا يتجاوز نسبة ٥ في المائة فقط من الحيازات الزراعية.
- ما زالت القوانين والممارسات الثقافية تحول بين المرأة وبين حيازة الأرض والموارد الزراعية وامتلاكها
- اعتماد المرأة على العمل الزراعي يجعلها مستضعفة كذلك، كما يعرضّها لفقد بيتها وسُبل معيشتها من جراء الكوارث البيئية واستحواذ الحكومات والشركات على الأراضي. وما يقرب من ١٩,٢ مليون هكتار من الأرض في آسيا جرى الاستحواذ عليها في صفقات ضمت مستثمرين أجانب في العقد الماضي.

العمل

- تضم آسيا أوسع ثغرة فاصلة في الأجر بين الجنسين في العالم باعتبار أن عمل المرأة في المنطقة يتسم بانخفاض جسيم للغاية في قيمته بالإضافة إلى أنها تعمل لقاء أجور دون الكفاف بكثير وفي ظروف بصعّب تحملها. كما أن النساء العاملات كثيراً ما يحرمن من الحق في التنظيم والمساومة العمالية.
- ما يقرب من ثلثي النساء يعملن في ظروف استخدام تتسم بالاستضعاف، كما يفتقرن إلى الشروط الأساسية فيما يتصل بالأمن والاستحقاقات والتشغيل.
- كثير من النساء يعملن في المنازل بالمنطقة حيث يشكل العمل بالمنازل ما يكاد يكون ثلث جميع استخدامات الإناث في آسيا فيما يُحرمن من حقوق العمل ويفصلن عن عائلاتهن ويخضعن للأذى والاستغلال بصورة منتظمة.

العنف الموجّه ضد المرأة

- ما زال العنف الموجه ضد المرأة واسع الانتشار ويتم بصورة منهجية وله جذور ثقافية متأصلة في المنطقة. وتعاني المرأة من العنف على نحو متواصل يمتد ليشمل أفعالاً يومية من التحرش إلى القتل وإلى وأد الإناث وإلى اختفاء المرأة. ويفاد بأن جُزر المحيط الهادئ تضم أعلى معدل من العنف وقت السلم في العالم حيث تعاني نسبة ٦٩ في المائة من النساء شكلاً من أشكال العنف الجسمي أو الجنسي.
- العنف الموجه ضد المرأة يؤدي إلى تعميق حالة الفقر بين صفوف النساء لأنه يحدّ من فرص العمل المتاحة لهن ويسبّب مشاكل طويلة الأجل تلحق بصحتهن الجسدية والنفسية.
- تنتهك حقوق المرأة في المترل وفي العمل، كما تتعرض للانتهاك مطالبتها بالمساواة الحقيقية فضلاً عن استقلاليتها بالنسبة لجسدها وقدرتها على صنع القرار.

جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥

ينطلق الإطار الإنمائي السائد على مدار الثلاثين عاماً الماضية، وقد تولت قيادته المؤسسات المالية الدولية والدول الثرية، على أساس حفز النمو الاقتصادي من خلال تحرير الصناعة وخصخصة الأصول العامة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا النهج يخلط بين النمو والتنمية برغم القرينة التي تشهد بأن هذا النهج أدى إلى نقل الثروة من البلدان النامية إلى البلدان الغنية، وأفضى إلى تفاقم أوضاع اللامساواة وإلى تخفيض الأجور الحقيقية

مع زيادة هجرة العمالة، والتسبب في أزمات وقعت في مجالات البيئة والأغذية والطاقة ومن ثم جاء أثره الهائل على حياة النساء في جنوب العالم.

وفيما أدّت الأهداف الإنمائية للألفية إلى تأثير مهم على الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والدولية إلاّ أنها لم تعمل بالصورة الكافية على معالجة الأسباب الهيكلية للفقر وحالات اللامساواة أو الأنماط غير المنصفة وغير المستدامة للاستهلاك والإنتاج.

وقد فشلت التقارير التي تم إعدادها لتوجيه تقارير الأمين العام من حيث الاعتراف بصورة كاملة بأن النساء يشكلن أغلبية فقراء العالم فيما يشكلن أغلبية العاملين في أشد القطاعات استضعافاً (العمل المترلي وصناعة الملبوسات والزراعة الكفافية) وأنهن يقاسين بصورة غير متناسبة من جراء كوارث المناخ. ومن ثم فالمرأة بحاجة إلى أكثر من مجرد تدابير عدم التمييز، بمعنى أنها بحاجة إلى تحوّل اقتصادي حقيقي وإلى إعادة توزيع وعدالة حقيقية، كما أنها بحاجة إلى أن يكون لها رأي حقيقي فيما يتعلق بالتنمية في المجتمعات التي تنتمي إليها والنُظم العالمية التي تعيش في ظلها، وأن يكون لها الحق في الاستقلالية البدنية فضلاً عن حقها في تقرير مصيرها.

ويجب أن تشكِّل حقوق المرأة ومساواة الجنسين والعدالة أحجار الزاوية لنموذج جديد للعدالة الإنمائية يستند في بنائه إلى تحولات أساسية خمسة:

- العدالة في إعادة التوزيع بحيث تهدف إلى إعادة توزيع الموارد والثروة والسلطة والفرص المتاحة لصالح جميع الأفراد على وجه من الإنصاف.
- العدالة الاقتصادية التي تهدف إلى تطوير الاقتصادات التي تتيح حياة في ظلال الكرامة وتلبي الاحتياجات وتيسِّر أمر القدرات والعمالة وسُبل المعيشة المتاحة للجميع.
- العدالة الاجتماعية التي تهدف إلى القضاء على جميع أشكال التمييز والتهميش والاستبعاد.
- العدالة البيئية التي تعترف بالمسؤولية التاريخية وما يستتبعها من التزامات البلدان والمجتمعات التي أدّت أنماط إنتاجها واستهلاكها بصورة أساسية إلى الإسهام في وقوع الأزمات البيئية التي تؤثر على نحو غير متناسب على المجتمعات الواقعة في جنوب العالم.
- المساءلة أمام الناس وهو ما يتطلب الأخذ بحوكمة ديمقراطية وعادلة تجعل المؤسسات مسؤولة أمام البشر مع تمكين الأفراد من اتخاذ القرارات الواعية التي تمسّ حياتهم.

وعلى أساس هذه المبادئ الخمسة، فنحن نهيب بالدول أن تتعهَّد بالالتزام إزاء أهداف إنمائية طموحة وتحويلية، كما نسترعي الاهتمام إلى خمسة عناصر جوهرية تؤدي إلى جدول أعمال تحويلي وهي:

- الحد من حالات اللامساواة في مجالات الثروة والسلطة والموارد بين البلدان ثم بين الأغنياء والفقراء: الهدف ينبغي أن يرمي إلى إصلاح نُظم التجارة الدولية والنُظم المالية الدولية التي توجّه مسار الأموال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، كما ينبغي أن تكفل لوسائل تنفيذ إطار إنمائي عالمي طموح، أن تستمد مصدرها من الإيرادات العالمية والضرائب التصاعدية ولا ينبغي للأهداف أن تواصل استخدام مقياس الجوع البالغ ١,٢٥ من الدولار يومياً.
- إيجاد اقتصادات مستدامة: ينبغي أن يعاد أمر السيطرة الاقتصادية إلى الناس وإلى الحكومات المسؤولة، مع رسم الأهداف المؤدية إلى إلغاء إعانات دعم الشركات وإصلاح الضرائب التصاعدية مما يصبّ في صالح الاقتصادات المحلية المنتجة والمستدامة بدلاً من اقتصادات المضاربة، إضافة إلى القضاء على التسعير التحويلي مع توزيع الأرباح ضمن نطاق الاقتصادات المحلية.
- الإتاحة المنصفة للأرض والموارد والسيطرة عليها: ينبغي إقرار الأهداف الرامية إلى إعادة توزيع سُبل إتاحة الأرض والموارد الإنتاجية والسيطرة عليها، مع التصدي لحالة عدم المساواة من حيث إتاحة الأرض للمرأة والسيطرة عليها ولاحتكار حيازة الأرض لصالح الشركات وملاّك الأراضي الأثرياء.
- توفير العمل اللائق والأجر الذي يعين على المعيشة: لا بد من وجود إطار إنمائي يهدف إلى أن تُكفل للعاملين وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية سُبل العيش الكريم ، وهو ما ينبغي أن يشمل هدفاً من شأنه التعامل مع قيمة العمل من منظور واقعي ورسم الأهداف الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية وشروط العمل. وهذا الهدف لا بد وأن يركِّز على كفالة أجر للمعيشة بمعنى أجر يمكن أن يعيل أسره كي تعيش في كرامة مع إلغاء الحد الأدنى الاستغلالي للأجور. وفضلاً عن ذلك، لا بد من وضع الأهداف الرامية إلى إعادة توزيع عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر بين المرأة والرجل.
- السلام والعدالة: على الحكومات أن تضع خطط عمل وطنية شاملة وكاملة التمويل ومن شأنها القضاء على العنف الموجَّه ضد المرأة. ولا بد أن تسعى الخطط المتبعة إلى منع وقوع العنف، على أن يتم ذلك من خلال تغيير المعتقدات التمييزية المتأصّلة

وقوالب الممارسات وأنماط التمييز الجامدة مع وضع التشريعات الكفيلة بمقاضاة الجناة ومعاقبتهم، فضلاً عن تقديم الخدمات إلى الناجيات من النساء وأُسرهن، ومنح التعويضات لجبر هؤلاء النساء ويشمل ذلك أهدافاً ترمي إلى تخفيض الإنفاق العسكري.

- الصوت: مشاركة المرأة وقيادتها في صنع القرارات على جميع المستويات شرط أساسي لتمتع المرأة بحقوق الإنسان وتحقيق مساواة الجنسين والتنمية المستدامة والديمقراطية الحقيقية. وعلى الحكومات والمؤسسات الإنمائية أن تضمن أن لا يقتصر أمر المرأة، وخاصة المرأة الريفية والمرأة المنتمية إلى الشعوب الأصلية والمرأة المهاجرة، على مجرد الوجود في إطار العمليات الرسمية، ينبغي لها أن تسهم بمنظوراتها وتوصياتها فيما يتعلق بصنع القرارات على جميع مستويات العمليات الإنمائية.
- تعميم الخدمات الحكومية وسُبل الحماية الاجتماعية: لا بد وأن تكفل الحكومات مستوى كريماً للمعيشة بصرف النظر عن عمل الشخص أو مواطنته أو أي وضع آخر، وهو ما يشمل تقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية بما في ذلك رعاية الصحة الجنسية والإنجابية فضلاً عن توفير المياه والمرافق الصحية والطاقة المستدامة.